العدد(1386) السنة السادسة - الخميس (4) كانون الاول 2008 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

عندما تقود النساء السياسة الخارجية لأميركا

أوان

أسامة الرنتيسي

كان اكثر المتحمسين والمتفائلين للحزب الديمقراطي الاميركي ان يصعد باراك اوباما الى سدة الرئاسة بتذكرة واحدة هو ومنافسته هيلاري كلينتون كنائبة للرئيس، ولكن بعد اختيار اوباما لنائبه جوزيف بايدن فقد اعتقد البعض ان نجم هيلاري قد خبا، ليتفاجأ العالم باختيارها وزيرة للخارجية الاميركية.

وبتعيين هيلاري في هذا المنصب الحساس، يتواصل الاختراق السياسي النسائي في قيادة دفة السياسة الخارجية الاميركية بحيث يعتبر للبعض مثيراً للغاية وللبعض الاخر مفرحاً.

فقد قادت المرأة السمينة مادلين اولبرايت السياسة الخارجية الاميركية في بعض سنوات حكم بيل كلينتون وكانت حاضرة في قضايا الشرق الاوسط، كما لعبت كوندوليزا رايس دورا لافتا عندما تربعت على عرش السياسة الخارجية الاميركية في عهد الرئيس الاميركي جورج بوش من خلال موقعها كمستشارة للامن القومي او من خلال حمل حقيبة وزارة الخارجية الاميركية خلفا لابن لونها كولن باول.

ورايس المتخصصة في شؤون روسيا والحرب الباردة من خلال رسالة الدكتوراة التي تحملها، كانت موجودة في قضايا وصراعات الشرق الاوسط بحيث كانت زياراتها الى المنطقة اكثر من ١٦ زيارة.

تعيين هيلاري المولودة في عام ١٩٤٧ وزيرة للخارجية الاميركية فاجأ اكثر المتحمسين لتجربة اوباما على اعتبار انهما من مدرستين مختلفتين، بحيث يتسم اوباما بالليونة فيما يؤخذ على هيلاري تطرفها.

لكن تعيينها وجد ترحيبا سريعا من اسرائيل، فهيلاري من المؤيدين لجدار الفصل الذي تبنيه إسرائيل، وانتقدت قرارات محكمة العدل الدولية الرافضة له. وتدعم القدس عاصمة ابدية لاسرائيل.

هيلاري التي بدأت حياتها في الحزب الجمهوري، ثم قررت ترك اليمين والتوجه لليسار تماشيا مع قناعاتها الشخصية وخبرتها الذاتية في عصر ثورة الحقوق المدنية الأميركية، استطاعت ان تتجاوز نزوات زوجها بيل كلينتون العاطفية المتكررة. الذي لم يجد غضاضة في الاعتراف بدور هيلاري في رئاسته، معتبرا أن أميركا عندما اختارته رئيسا لها اختارت معه رئيسة ثانية وهي هيلاري مع فارق واحد، وهو أن أميركا تدفع راتب رئيس واحد.

وتقدم هيلاري نفسها كامرأة متحررة ومناصرة لحقوق النساء تطالب بمساواة المرأة مع الرجل وترفض معاملة المرأة أو الزوجة غير العادلة، لذلك لم يفهم أحد كيف رضيت لنفسها الحياة مع رجل كثير النزوات، بل كيف أنها غطت على تلك النزوات إلى حد سعيها إلى تقويض حجج النساء اللاتي اتهمن زوجها، والظهور معه أمام عدسات الكاميرا للدفاع عنه، حتى بعد اعترافه بإقامة علاقات غير شرعية في فضائح شغلت أميركا والعالم كفضيحة مونيكا لوينسكي.

وتشير البيانات الاحصائية انه لا توجد سوى ٦ نساء في العالم، أي بنسبة ٣ ٪ فقط في المناصب الرئاسية. كما تشير البيانات الى أن ١٧ ٪ من المناصب الوزارية و١٨ ٪ من المناصب البرلمانية المنتخبة فقط للنساء. مع ان أكثر من ٥٠ ٪ من عدد سكان العالم نساء

لكن حضور المرأة في المناصب السياسية لا يتجاوز ٥ ٪.

واذا كانت فترة حكم اولبرايت المتحدرة من اصول يهودية اتسمت بالتشدد، فقد اتسمت مرحلة رايس سياسيا بالميوعة، والايام المقبلة هي الحكم على مرحلة هيلاري.

يبقى حكم النساء مهما وصف بعضهن بالمرأة الحديدية انعم من حكم الرجال، وسوف تتكامل حلقات النساء حولنا اذا استطاعت شقراء الموساد تسيفي ليفني الوصول الى حكم اسرائيل. أما عربيا فلا فرصة لوصول النساء للمناصب التنفيذية الا من خلال ارادة سياسية، او من خلال نظام الكوتا في الانتخابات البرلمانية.

حماس كشفت عن وجهها الحقيقي

الأهرام

راى الأهرام

على الرغم من أن مصر فتحت معبر رفح لمدة ثلاثة أيام، إلا أن الحجاج الفلسطينيين لم يصلوا لأن ميليشيات حركة حماس منعتهم من العبور بدعوي إثبات أحقيتها في إعطاء تأشيرات الحج للفلسطينيين في غزة.

ومن ثم فإن من لم يحصل على تأشيرة الحج من الفلسطينيين عن طريق إدارات الحكومة المقالة في غزة ممنوع قسريا من إكمال طريقه إلى بيت الله الحرام في مكة وإلي جبل الرحمة في عرفات. بل استخدم رجال حماس وميليشياتها القوة، وضربوا المسنين، فأراقوا الدماء على ملابس الإحرام، وأطلقوا الغاز المسيل للدموع والأعيرة النارية على حافلات تقل الحجاج داخل قطاع غزة، لمنع وصولهم إلى المعبر، ما أدي إلى إصابة١٣ منهم بإصابات متفرقة.

وبهذا السلوك الأحمق وغير المسؤول، تكون حركة حماس الإسلامية قد كشفت عن وجهها الحقيقي، فهي التي اغتصبت السلطة باسم الدين، وعطلت أحد أهم أركان الإسلام، ومنعت آلاف الفلسطينيين من أداء فريضة الحج، واعتدت على ضيوف الرحمن، ومنعتهم من إكمال أركان دينهم.

إن إسرائيل لم ترتكب مثل هذا الفعل منذ احتلالها الأراضي الفلسطينية عام١٩٦٧، ولا أحد كان يمكن أن يتخيل أن تقدم حماس على مثل هذا التصرف، وهي التي تدعي أنها حركة إسلامية وأنها تحكم بشرع الله!!

لقد سقط القناع الذي ظلت حماس ترتديه طوال سنوات.أي ضمير مسلم عربي فلسطيني هذا الذي يسمح للسياسة بالقيام بإجراءات المنع القسري للمسلمين الفلسطينيين من إتمام الفريضة الإسلامية؟!

أي ضمير هذا الذي سمح لهذه الحركة وعناصرها وحكومتها المنحلة منع الحجاج الفلسطينيين من تأدية فريضة الحج؟!

لسنا في خصومة مع حماس.. ولا نعارضها لمجرد أنها حركة إسلامية كما يقول المدافعون عنها.. لكننا نعارض وبشدة خلط الدين بالسياسة، واستخدام النصوص الدينية المقدسة في حيل وألاعيب سياسية تفقدها قداستها.

لقد فتحت مصر المعبر.. وقدمت كل التيسيرات والتسهيلات لمرور الـ٣١٠٥ حجاج الحاصلين على تأشيرات، ووفرت وزارة النقل المصرية٢٢ أتوبيسا سياحيا لنقلهم من معبر رفح البري إلى مطار القاهرة الدولي، كما تم تطوير الحجر الصحي في المنفذ البري وزيادة عدد الأطباء، ومضاعفة الأجهزة والأدوات الطبية لاستيعاب العبور المكثف والمنتظر للحجاج الفلسطينيين، لكن حماس لم يعجبها أن يحج أهالي الضفة، ولا يحج أهالي غزة.. وهم الذين رفضوا أن يتوجهوا إلى الضفة للحصول على تأشيرات الحج.

لم تقصر مصر.. ولم تتوان عن تقديم كل ما تستطيع، ولا توجد على مصر أي مسئولية في هذا الإطار، ولا يمكن أن تبذل أكثر مما بذلت.. ولا يمكن لأحد أن يطلب منها جهدا أكثر من ذلك.

من يتآمر على الديموقراطية؟

الوطن

الدكتور علي الطراح

الدول تخطط للتغيير وتتبع استراتيجيات لإحداث التغيير وان كانت عواقب التغيير غير مضمونة فإنها تتخذ الاحتياطات اللازمة لو اختل التغيير بمعنى ان يكون هناك مجموعة من السيناريوهات المحسوبة بدقة لمواجهة أي احتمال قادم. يا ترى ما يحدث في الساحة الكويتية هل يقع ضمن هذه المعادلة؟ طبعا كل الاحتمالات قد تكون على الطاولة ولكن عندما نسترجع التاريخ نجد بأن مجموع الإخفاقات التي واجهناها كانت لغياب التنظيم ومن ثم كنا ندخل بمواجهات غير مدروسة. يبدو ان الأزمة الكويتية خرجت عن الحسبة الداخلية وعلينا ان نضع في الاعتبار وجود حسبة قادمة يجب ان نفهم البعد الإقليمي فيما يحدث في الساحة الكويتية. هناك من يقول بأننا نقترب من حسم الصراع الدائر ولكن لا نعتقد الحسم وفق رؤية مدروسة ولا يمكن للوضع الكويتي ان يستقر طالما لا نضع المتغيرات الإقليمية في الحسبان. الوضع الكويتي معقد للغاية واقترابه من الفلتان هو ما نخشاه وخصوصا اذا ما وضعنا المشهد العراقي في الحسبان حيث الدول المجاورة لها تحفظاتها على ما يحدث في العراق ولا تريد ان ينعكس التغيير على أوضاعها، ومن يصنع القرار الكويتي عليه ان يفهم ان التطور السريع للقوى التقليدية وتبوؤها قمة العمل السياسي له انعكاساته المقلقة للجيران وان كانت نظمها تقوم على مرتكزات تقليدية الا ان هذه المرتكزات كانت معزولة سياسيا. وفي الحالة الكويتية تطورت الديموقراطية بشكل سريع لتقوي الأطر التقليدية الممثلة بالقبيلة والطائفة مما يعني خللا قادما يتطلب مواجهته من الجيران. لعلنا نعي دقة الوضع وحساسية الموقف وان من يعتقد ان الكويت جزيرة نائية فهو يمارس لعبة الأحلام والخيال الساذج.

تشكي الحكومة لن يخرج عن دائرته التقليدية وسنجد أنفسنا مرة ثانية بمواجهات جديدة وليس أمامنا الا دراسة مسببات الأزمة ومعالجتها بحكمة وألا نذهب بعيدا في الخيال ونمارس الديموقراطية على طريقتنا، فنحن محكومون بظروف إقليمية لا يمكن إسقاطها من الحسبة والمطلوب قليل من التأني في هذه المرحلة حيث أوضاعنا لا تبشر بخير لو سارت في نهجها. نحن نعيش مرحلة حرجة في اتخاذ القرار ليس فقط على مستوى الحكومة والنظام وإنما على مستوى القوى السياسية التي باتت جزءا أساسيا من منظومة الفساد والصراع الدائر ما هو الا صراع المصالح بين هذه القوى والمواجهة يجب ان تكون مع القوى السياسية وفضح تآمرها على الديموقراطية!

في أحوال الديموقراطية والانتخابات

النهار

حسين يعقوب

بدأت القوى والأحزاب والتكتلات السياسية اللبنانية تستعد لدخول معركة الانتخابات النيابية في ربيع السنة المقبلة، بعدما اقر مجلس النواب القانون الانتخابي الذي على اساسه سوف تجرى الانتخابات. وتم الاتفاق على القانون في «مؤتمر الدوحة» في ايار الماضي، بعد ازمة سياسية كادت تُدخل البلد في صراع طائفي عسكري لا تحمد عقباه. واتفق المجتمعون على قانون انتخابي يعتمد تقسيما مصغرا للدوائر الانتخابية ونص على «اعتماد القضاء دائرة انتخابية طبقا لقانون ١٩٦٠». ويفرض القانون اللبناني أن يكون نصف النواب من المسيحيين ونصف النواب من المسلمين، وهكذا بالنسبة إلى الوزراء، فلا بدّ من أن يكون هناك قانون ستة مكرر ستة بين المسيحيين والمسلمين. وكان هناك كلام لبعض السياسيين المسيحيين بسبب ما شعروا به من تهميش عانوه في الحقبة السورية، أي قبل اعادة انتشار الجيش السوري واقرار القانون الانتخابي الحالي، بأنهم لا يقبلون بأن ينتخب المسلمون النواب المسيحيين، ولا بد من أن ينتخب المسيحيون النائب المسيحي، والمسلمون النائب المسلم، وهنا تصبح المشكلة في انتخاب المواطنين للنائب، وتصبح الديموقراطية، يوتوبيا محفوفة بالضياع. وجرى الاتفاق على تقسيمات قانون الستين الانتخابيّة والنظام الأكثري لضمان عدم تدخل أبناء ملّة ما في اختيار أبناء ملّة أخرى لممثليها.

هذا الواقع يدعو الناظر في أحوال البلد الى طرح سؤال جوهري عن الانتخابات والديموقراطية اللبنانية، فهل الانتخابات فعل ديموقراطي، في ظل النظام الطائفي التوافقي والتحاصصي وفي ظل الاختلاف الكبير على القضايا المصيرية الكبرى؟ فالديموقراطية بمفهومها العام تنظم العلاقة بين قوى سياسية تختلف على الجزئيات والوسائل وتجعل التداول السياسي السلمي بينها ممكناً. أما إذا كان الخلاف على المسائل الكبرى، فالنظام الديموقراطي يتحول إلى أرض لتفاقم الانقسام الداخلي، ولا يستبعد أن يفضي في النهاية إلى انفجار صراع دموي مثلما حصل في لبنان في ١٩٧٥ و٢٠٠٨.

كان القانون الانتخابي موضوعا دائم الحساسية في تاريخ لبنان، حيث تتبارى المجموعات المذهبية لأجل الحفاظ على مصالحها السياسية من خلال التمثيل النيابي. من هذا المنطلق لا بد من العودة الى أسس النظام اللبناني بحيث يشكل النظام السياسي والدستوري اللبناني نموذجاً خاصاً للأنظمة الليبيرالية التي نسخت عن النظم الدستورية الغربية في بيئة اقتصادية واجتماعية وثقافية غير ملائمة. وإذا كانت غالبية الأنظمة «الليبيرالية» العربية سقطت منذ مدة وحلت مكانها أنظمة مواجهة كاذبة، فإن صمود النظام الدستوري اللبناني لغاية ١٩٧٥ لم يكن نتيجة مناعته وملاءمته بل نتيجة التناقضات الطائفية داخل المجتمع اللبناني مما حال دون تبلور وعي اجتماعي وطني حول مسألة النظام السياسي. وهذا ما جعل النظام اللبناني فريداً ومتميزاً ومركّباً لارتكازه على مجموعة من العوامل والأسس المتناقضة (الديموقراطية الطائفية، الإقطاع السياسي، الليبيرالية الاقتصادية) على قاعدة من التوازن الهش في ما بين هذه العوامل، مما جعله معرضاً باستمرار للأزمات السياسية الباردة حيناً والحادة والدموية حيناً آخر.

العلاقة وثيقة في لبنان بين مؤسسات النظام ونشأة الكيان اللبناني وتطوره. لذلك من الصعوبة بمكان فهم النظام الدستوري اللبناني وأزمته المستمرة منذ عام ١٩٥٨ من دون ربط ذلك بالمسألة التاريخية (نشأة الكيان اللبناني) وبالمسألة الاجتماعية السياسية (تركيبة المجتمع اللبناني وتطور موقف الطوائف من الكيان).حال ذلك كله دون تبلور انتماء وطني سليم ودون بناء دولة حديثة على أساس من مبادئ المساواة والعدالة ومفهوم المواطنة. فالنظام الطائفي الذي طبّق منذ الاستقلال لغاية إقرار التعديلات الدستورية عام ١٩٩٠ لم يستطع أن يوحّد اللبنانيين في بلدهم، بحيث يشعرون بوحدة البلد. فالنظام الطائفي جعل لكل طائفة حصّة معيّنة في النواب والوزراء، وأيضاً حصّة معيّنة في الإدارات والوظائف الرسمية، بحيث حاول كل منتم إلى طائفة، بطريقة غير مباشرة، أن يفضّلَ أبناء طائفته، في تقديم الخدمات العامة في الدولة، على أبناء الطائفة الأخرى. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإنّ هذا النظام جعل كل طائفة تمارس ما يشبه الاستقلال في شؤونها الخاصة، فتشعر بالحاجة إلى أن تكون قوية أمام الطوائف الأخرى، وهكذا أصبحت كل طائفة تعتبر نفسها أشبه بدولة مستقلة، فلكلّ طائفة رجال دينها وسياسيّوها، ولكلّ طائفة مناطقها التي لا يقبلون تدخّل مناطق أخرى في شؤونها، حتى أصبح لبنان ولايات غير متحدة تعيش حالات الحذر من بعضها البعض، إلى حدّ الخوف المتبادل من أن تؤدّي أي مشكلة بين أبناء الطوائف إلى حرب طائفية بين المسلمين والمسيحيين أو في الطائفة نفسها. كما حدث في الحرب الاهلية ١٩٧٥-١٩٩٠ و٧ أيار ٢٠٠٨، والسبب انه ليست هناك وحدة لبنانية تنطلق من خلال قاعدة المواطنة.

واذا دخلنا الى تحليل الديموقراطية اللبنانية ومبدأ الانتخاب وتداول السلطة، نكتشف ان الانتخابات في لبنان ليست الا فعلا فولكلوريا، والديموقراطية ليست الا تعبيرا طوباويا، يعمل النظام على تثبيتهما لاضفاء شرعية على نفسه.

فالديموقراطية لم تكن يوماً، وفي مختلف التجارب الاجتماعية التاريخية، مقتصرة على ممارسة الشعب لحقه في الانتخاب والاستفتاء، على أهميتها، بالنسبة الى مسائل تداول السلطة وتكريس العلاقات الديموقراطية. فثمة سياق تاريخي (سياسي واجتماعي) لهذه العملية لم يعشها لبنان لغاية الان، تبدأ من احترام الحريات الفردية وحقوق الانسان أو المواطن (أي من مفهوم المواطنة)، مروراً بضمان الحق في التعبير والتنظيم والمشاركة السياسية، ما يعني الحق في إنشاء الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، وصولاً الى ضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين، وسيادة القانون، وفصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتحييد جهاز الدولة، وأخيراً احترام مبدأ تداول السلطة، عبر صناديق الانتخاب والاقتراع.

في هذا الاطار فإن اجراء الانتخابات النيابية، لا يختزل وحده عملية الديموقراطية، ولا يحل محلها، ولا يعتبر مؤشراً الى سلامة المشاركة السياسية، فالديمقراطية تأتي كتتويج لعملية سياسية اجتماعية تاريخية، لا يزال لبنان بعيداً عنها بسبب تناقضات كبيرة يعيشها بين المفاهيم العامة للسلطة وممارستها والحياة السياسية والهيمنة عليها.

إماراتيون متحدون

الاتحاد

محمد الحمادي

مكانة خاصة جداً يتمتع بها يوم الثاني من ديسمبر لدى كل مواطن إماراتي، ففيه لا يمكن أن يتجاهل أمرين مهمين لا ينفصلان عن بعضهما بعضا، الأول هو قيام دولتنا التي نفتخر بها والأمر الآخر هو الرجل الذي أقام هذا الاتحاد على يديه وهو والد كل إماراتي مخلص إنه الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان «رحمه الله وأسكنه فسيح جناته»، هذا الرجل العظيم الذي بنى هذا الاتحاد لبنة لبنة ولم يدخر غاليا أو نفيسا إلا وسخره لتعزيز هذا الاتحاد وترسيخه ولم يرحل عن هذه الدنيا إلا وقد أتم ما بدأه على أكمل وجه، ولم يبق لمن خلفوه إلا أن يحافظوا على هذا العمل العظيم... لذا لاحظنا أن يوم الأمس والأيام التي سبقته والأيام التي تلته مليئة بالانتعاش والأمل والحب بين جميع الإماراتيين وشاركهم كل منصف ووفي يعيش على أرض هذا الوطن من مقيمين عرب وغيرهم.

في خضم هذه الفرحة وهذه الاحتفالات التي نعيشها من المهم أن نتساءل عن الأمور التي يجب أن نقوم بها لحماية هذا الوطن واستمرار هذه التجربة الوحدوية الغالية على قلوبنا جميعاً والتي يسهر على حمايتها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة «حفظه الله» وأخوه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي وإخوانهما حكام الإمارات الذين لا يترددون لحظة في دعم هذا الاتحاد وتقوية أركانه وجعله اتحاداً قائماً رغم كل التحديات التي يواجهها... لذا يجب أن يتساءل كل مواطن ما هو الدور الذي يجب أن يؤديه خصوصاً أن الإمارات صارت محط أنظار العالم.

لا شك أن إنجازات الاتحاد كثيرة ولا يمكن عدها وحصرها وهي تتكلم عن نفسها على أرض الواقع ويفتخر بها كل مواطن، وبعد أن نجحت الإمارات السبع في اتحادها وصارت دولة قوية بعد أن كانت دولة فتية فإني أعتقد أننا يجب أن ننتقل لنكون «إماراتيين متحدين» ففي مقابل كل تلك الإنجازات هناك بعض التحديات التي تستحق منا بعض الاهتمام، وفي هذه المناسبة الوطنية الغالية يجب أن نشير إلى ثلاثة تحديات أعتقد -من وجهة نظري- أنها تحديات رئيسية من المهم العمل عليها بجهد وطني موحد ويجب أن يتحد الإماراتيون في مواجهتها.

في خضم الفرحة والاحتفالات التي نعيشها، يتحتم أن نتساءل عن الأمور التي يجب القيام بها لحماية هذا الوطن.

أول تحد يواجهه المواطن الإماراتي هو المحافظة على هويته الوطنية العربية والعام الحالي بأكمله عام للهوية الوطنية، وقد لاحظنا جهود بعض المؤسسات الحكومية في المحافظة على الهوية الوطنية للإمارات والمحافظة على الشخصية الإماراتية، ولا يخفى على أحد أن التحدي الذي تواجهه هويتنا الوطنية ناتج عن الخلل الذي تعاني منه تركيبتنا السكانية، وذلك على الرغم من الحلول الحكومية والرسمية المستمرة لإيجاد حل لهذه الأزمة إلا أنها حلول لم تواكب التغييرات السريعة التي شهدتها الدولة والتدفق الكبير للوافدين إلى الدولة، لذا صار على المواطن الإماراتي أن يعرف أن له دورا مباشرا في حل هذه المشكلة ومواجهة نتائجها لأنها صارت تمسه بشكل مباشر وبشكل يومي. ونتائج هذا الخلل صار يشعر بها الجميع لذا يجب أن يتحد الإماراتيون مع بعضهم بعضا ومع حكومتهم كي يقللوا من الآثار السلبية لهذه التركيبة من أجل المحافظة على هويتهم الوطنية ومن أجل المحافظة على ثقافتهم وسط خليط الثقافات التي قدمت إليهم.

فإذا كان التحدي الكبير قبل ٣٧ سنة هو النجاح في توحيد سبع إمارات متفرقة في دولة واحدة وتحت علم واحد -وهذا ما كان يعتبر حلماً في ذلك الوقت- فإننا اليوم أمام تحد كبير لا يقل أهمية عن تحدي القرن الماضي وهو تحدي المحافظة على أبناء الاتحاد وعلى قضايا الاتحاد ومواطني الاتحاد والتحديات الكثيرة التي صارت تواجهه، والمواطنون الإماراتيون قادرون على حل هذه المشكلات لو اتحدوا وتعاونوا من أجل إنهائها.

التحدي الثاني الذي يواجهه المواطن الإماراتي هو التحدي الاجتماعي ومن يراقب تطور المجتمع الإماراتي يلاحظ أن هناك تحديات حقيقية بدأ يواجهها هذا المجتمع وأفراده داخل البيت وفي المدرسة وفي الشارع وهي جميعاً تحديات تحتاج إلى تكاتف واتحاد الإماراتيين من أجل مواجهتها وعدم تجاهلها أو التقليل من شأنها أو تركها على أمل أن تحل نفسها بنفسها، فهذه التحديات غاية في الحساسية ولا يمكن أن يحلها إلا أبناء المجتمع أنفسهم وإلا فإن هذا المجتمع سيعاني طويلا من التأثيرات الاجتماعية والنفسية التي يكون حلها في المستقبل غاية في الصعوبة.

تحد ثالث وأخير لا أشك أن المجتمع الإماراتي صار ينتبه إليه بشكل واضح اليوم ولم يعد يقلل من شأنه كما كان الأمر في السابق، ولا أعتقد أنه ما يزال يلتبس عليه وهو موضوع التطرف الديني والجماعات الإسلامية التي تحاول بين الفترة والأخرى التغلغل في مكونات المجتمع والتأثير على أفراده بشكل سلبي من خلال استغلال الدين... وهنا نؤكد أن كل مواطن اليوم مسؤول عن المحافظة على استقرار بلده، فهذا الاتحاد وطن كبير يضم الجميع ويحمي الجميع، وهناك بعض أبناء الوطن ممن ضلوا الطريق وأعطوا الولاء لمن لا يستحقون الولاء بدلا من أن يشاركوا في بناء هذا الوطن والمحافظة على الاتحاد وقوته ومتانته وقبلوا أن يفرقوا بين أبناء شعبهم من منطلقات سطحية وضيقة... ومطلوب من المواطنين الإماراتيين أن يتحدوا في مواجهة هذه الفئة الضالة وأن يكشفوهم ويفضحوا أعمالهم التخريبية، فهذه مسؤولية من يريد الحفاظ على وطنه ومن يريد حماية أبنائه من عبث العابثين الحالمين بالعدم واللامبالين بالخير والبراءة والحب في هذا العالم.